گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 9, No. 4, pp. 834–844, December-2021.
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

أثر الخلافات السعودية–البريطانية حول حدود منطقة البريمي على مصالح الشركات النفطية الأمريكية فيها 1933–1954

أيهان جعفر محمدطاهر
قسم التاريخ، كلية التربية الأساسية، جامعة دهوك، اقليم كوردستان، العراق.(ayhan.mohammed@uod.ac)

تاريخ الاستلام: 2021/09 تاريخ القبول: 2021/12 تاريخ النشر: 2021/12 https://doi.org/10.26436/hjuoz.2021.9.4.757

الملخص:

برزت الخلافات الحدودية في منطقة الخليج بعد اكتشاف النفط فيها، ومن بينها الخلاف حول منطقة البريمي بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبوظبي وسلطنة مسقط وعمان، وتم تحديد سنة 1933 بداية البحث، وذلك لحصول شركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا الأمريكية على امتياز نفطي في السعودية، أما سنة 1954 التي انتهى عندها البحث، فهي السنة التي توصلت فيها بريطانيا والمملكة العربية السعودية إلى اتفاق، يقضي إلى إحالة الخلاف إلى هيئة تحكيم دولية للنظر فيها وإيجاد حل لها. شهدت فترة موضوع البحث تطورات مهمة بعد دخول الشركات النفطية الأمريكية إلى الخليج، وتنافسها مع الشركات النفطية البريطانية في المناطق التي عليها خلافات حدودية، وانعكاس ذلك على مواقف الحكومتين الأمريكية والبريطانية، ومحاولاتهما إنهائها وإيجاد الحلول المناسبة لها مع الحفاظ على مصالحهما النفطية.

الكلمات الدالة: البريمي، المصالح النفطية الأمريكية، الخلافات الحدودية، ارامكو.

المقدمة

حظيت منطقة الخليج العربي بقدر كبير من الإهتمام لدى بريطانيا نتيجةً لموقعها الإستراتيجي المهم، فحاولت على الدوام منع الدول الكبرى من دخولها، وتجنيب تحولها إلى مسرح للصراعات الدولية من خلال غلقها أمام دخول نفوذ الدول الكبرى، ولكنها لم تستطع الصمود طويلاً أمام دخول المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة، حينما سمحت للشركات النفطية الأمريكية بالحصول على إمتيازات نفطية في المملكة العربية السعودية، حيث عدت البوابة التي دخلت من خلالها النفوذ الأمريكي إلى منطقة الخليج العربي، ومن أهم المكاسب الاستراتيجية والإقتصادية التي حصلت عليها الولايات المتحدة في فترة ما بين الحربين، وهي مهدت لدخول سياسي وإقتصادي وعسكري أمريكي أوسع في منطقة الخليج بعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، بذريعة حماية مصالحها النفطية الحيوية من تهديد القوى الخارجية، في ظل تصاعد أجواء التنافس والصراع الدوليين.

هدف البحث في تأثير الخلافات السعودية–البريطانية حول حدود البريمي على مصالح الشركات النفطية الأمريكية 1933–1954، إلى تناول فترة مهمة تميزت بتصاعد التنافس بين الولايات المتحدة وبريطانيا في الخليج، رغم ارتباطهما بعلاقات تحالف سياسية وعسكرية واقتصادية مهمة، والدور الذي لعبته الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية في تفاقم حدة الخلافات، وحثها للمتخالفين بالثبات في موافقها والإصرار على مطالبها، وكذلك سلط الضوء على تأثير الشركات النفطية على مواقف الحكومتين تجاه الخلاف الحدودي، ومساعيها للتدخل لأجل حماية مصالحها، وانعكاسها على تعقيد الخلافات الحدودية بين الدول والكيانات الخليجية وتعميقها. ورغم وجود العديد من الدراسات والبحوث عن التنافس الأمريكي–البريطاني في الخليج، إلا أن معظمها اهتمت بدراسة مسألة المنافسة فيما بينها للحصول على الإمتيازات النفطية في فترة ما بين الحربين أو بعدها، في حين خصص البحث فقط بدراسة تأثير الخلاف الحدودي حول البريمي على المصالح النفطية الأمريكية، بالإعتماد على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية بشكل أساسي، دون التطرق إلى تفاصيل الخلافات الحدودية، لوجود دراسات كثيرة حول الخلافات الحدودية في الخليج.

يتألف البحث من ثلاث مباحث تضمن المبحث الأول تأثير حصول الشركات النفطية الأمريكية على امتيازات نفطية في المملكة العربية في بروز الخلافات الحدودية بين السعودية وبريطانيا حول ترسيم الحدود، والمحاولات البريطانية لتحييد مساحة الإمتياز وعدم توسيعها، وتناول المبحث الثاني المحادثات التي جرت بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول الامتيازات النفطية في المناطق المتنازع عليها بعد إنهاء الحرب العالمية الثانية، ومحاولاتهما الوصول إلى تفاهم لتجنب الدخول في منافسة بين شركاتها النفطية. أما المبحث الثالث فقد كرس حول الموقف الأمريكي من الخلافات السعودية–البريطانية المتعلقة

بخصوص عمل، ونشاط الشركات النفطية في المناطق المتنازع عليها أثناء فترة المفاوضات.

استند البحث بشكل أساسي على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة، والتي تتألف من تقارير وبرقيات ومراسلات بين الوزارة وسفاراتها ومفوضياتها في الرياض ولندن، وهي ذات أهمية كبيرة لاحتوائها على معلومات غزيرة وقيمة. ومن المصادر الأخرى التي اعتمد عليها البحث كتاب عرض المملكة العربية السعودية، والذي يحتوي على وثائق تاريخية عن جذور الخلاف حول الحدود، والأهداف البريطانية من إثارة الخلافات الحدودية. فضلاً عن مجموعة أخرى من المصادر العربية والإنكليزية تم الإشارة إليها في البحث.

المبحث الأول: دور الإمتيازات النفطية الأمريكية في بروز الخلافات السعودية–البريطانية حول ترسيم الحدود

كان حكام الخليج يعترفون بالحدود الموجودة بين الكيانات والمشيخات العربية في منطقة الخليج، ولكن لم يحمل الإعتراف مفهوم السيادة الإقليمية في العلاقات السياسية الدولية المعاصرة، حيث تحركت القبائل في أراضيها خلال فصول السنة المختلفة، ولكن حدودها لم تكن واضحة وثابتة[بتر]، فلم يكن مسألة رسم الحدود في المناطق الصحراوية الشاسعة أمراً سهلاً، ولم يكن فكرة ضرورة تحديد وترسيم الحدود بين المشيخات المختلفة، سائداً بين الحكام قبل بدء عمليات التنقيب عن النفط، ولكن بعد إكتشاف النفط في فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدها برزت الخلافات الحدودية فيما بينها[بتر]، من أبرزها الخلاف الحدودي حول منطقة البريمي التي تقع وسط الصحراء في نقطة إتصال، ما بين حدود المملكة العربية السعودية وسلطنة مسقط وعمان وإمارة أبو ظبي، وهي على بعد (160)كم من جنوب شرقي أبو ظبي، وتشكل دائرة مساحتها (1985)كم^2، ويبلغ نصف قطرها 25كم، ويقع مركز الدائرة في قرية البريمي التي كان يطلق اسمها على المنطقة، وهي تتألف من (12) قرية، ثلاث منها تابعة لسلطنة مسقط وعمان، وهي قرية البريمي وصعرا وحماسة، أما القرى التسع الأخرى وهي العين والمويجعي والمعترض والجيمي والقطارة والهيلي والمسعود والجاهل ومريجب تابعة لإمارة أبو ظبي[بسه].

لم تكن الحدود مرسومة بين المملكة العربية والسعودية من جهة وأبو ظبي وسلطنة مسقط وعمان من جهة أخرى، وإنما اعتمدت سيادة هذه الدول بشكل أساسي على ولاء القبائل التي تسكن في المناطق المتنازع عليها، وكذلك فرض الزكاة على سكانها، باعتبار تحصيل أموال الزكاة اعتراف لسيادة الجهة التي يجمعها، بالإضافة إلى حقوق الرعي التي يتمتع بها الجهة التي تدعي بالسيادة عليها[بسه].

برزت الخلافات حول الحدود في منطقة البريمي، بعد حصول شركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا[بتر] Standar oil of California Company الأمريكية على حقوق التنقيب عن النفط في السعودية عام 1933[بتر]، حينما استفسرت الحكومة الأمريكية بعد شهور قليلة من الحكومة البريطانية والتركية، عن الحدود الفعلية للإمتياز في المنطقة الشرقية من الحدود السعودية، فأبلغت الخارجية البريطانية السفارة الأمريكية في لندن في الرابع والعشرين من نيسان 1934، بأن الحدود الشرقية للسعودية هي وفق البنود الواردة في إتفاقيتي عام 1913 و 1914 بين الحكومتين البريطانية والدولة العثمانية، والتي حددت من بموجبهما سيادة الدولة العثمانية في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية، واستندت إليهما فيما بعد في انتقال السيادة على تلك الحدود من الدولة العثمانية إلى الملك عبدالعزيز بن سعود (1902–1953)، وبذلك تمسكت بريطانيا بالخط الأزرق[جي] الوارد في الإتفاقيتين، باعتباره حداً سياسياً للسعودية في الجزء الجنوبي من الجزيرة العربية[جي].

بعدها ارسلت الحكومة البريطانية في التاسع والعشرين من نيسان 1934، مذكرة الى الحكومة السعودية أوضحت فيها "أن حكومة الولايات المتحدة طلبت منها معلومات، بشأن الحالة الاقليمية وحدود البلاد ومناطق النفوذ في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية، وأنها أشارت الى الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا والدولة العثمانية في عام 1913 و 1914، حول تحديد الحدود بين المملكة السعودية والمشيخات الخليجية المجاورة لها"، فابدت الحكومة السعودية امتعاضها من الإشارة إلى الإتفاقيتين، وأكدت بأنهما لا يمثلان حدود السعودية في منطقة البريمي. وعندما التقى الملك عبدالعزيز بن سعود مع الوزير المفوض البريطاني في جدة، أعرب الملك عن استغرابه من الحدود التي طالبت به بريطانيا، وأشار إنه لم يعلم شيئاً عن الخلاف حول مسألة الحدود، ولم تتحدث بريطانيا عنها في السابق، إلا حينما منح امتياز النفط للشركة الأمريكية[جي].

لأجل مجابهة دخول شركات النفط الأمريكية في منطقة الخليج، وجدت بريطانيا ضرورة الحفاظ على مصالحها عند السماح بتوقيع الإتفاقيات النفطية بين مشايخ القبائل أو الإمارات وبين شركات النفط الأمريكية، والعمل على الإطاحة بأي شيخ يحاول إقامة علاقات مباشرة معها دون رغبة بريطانيا، وقدمت الخارجية البريطانية في الفترة من شباط إلى نيسان 1935، عشرات الخرائط لرسم الحدود بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي وعمان وقطر، جاءت هذه الإجراءات بعد عجز بريطانيا في مجابهة دخول نفوذ الولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية[بتر]. فقد اعتبرت دخولاً مهماً واستراتيجياً للمصاح الأمريكية في منطقة اتسمت بهيمنة سياسية وإقتصادية بريطانية مُحكمة.

حاولت بريطانيا سد الطريق أمام توسع امتياز الشركة النفطية الأمريكية، فحصلت من الشيخ شخبوط بن سلطان (1928–1966)، حاكم أبو ظبي في عام 1936 على امتياز نفطي لشركة امتيازات النفط المحدودة Petroleum Concessions Ltd، شملت كامل أراضي الإمارة حتى شبه جزيرة قطر. على الرغم من أن المفاوضات كانت جارية لتحديد حدود المملكة العربية السعودية في هذه المنطقة،

بعد حصول الشركة البريطانية على الإمتياز، إلا أن الحكومة السعودية لم تقدم احتجاج ضد منح الامتياز[٢٣]. فأصبحت الحكومة البريطانية بعد الامتياز النفطي، متمسكة بالمناطق المتنازع عليها بين السعودية وجيرانها[٢٤]. فاتخذت من الامتياز دليل إثبات على وجود مصالحها النفطية، وبالتالي استعدادها للدفاع عنها أمام دخول الشركات الأمريكية.

سعت المفوضية البريطانية في السعودية إلى إبعاد شركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا، من المناطق الحدودية المتنازع عليها، حيث التقى المفوض البريطاني في جدة في الحادي عشر من كانون الأول 1937 مع مسؤول الشركة، وأطلعه على الحدود التي عليها خلافات، كما حذرت الحكومة البريطانية الشركة من تمديد عملياتها إلى داخل الأراضي التي لم تحدد بعد، الأمر الذي أزعج الحكومة السعودية، فقدمت مذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية في العاشر من شباط 1938، حذرت فيها من إجراء النقاش مع شركة النفط الأمريكية حول مسألة تعود إلى الحكومة السعودية، وأكدت تمسكها برأيها بأنه لا يوجد شيء يمنعها من تفويض شركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا، بالعمل فيما تراه مناطق تقع ضمن حدود المملكة[٢٥]. ومن أجل حل الخلاف مع لندن وترسيم الحدود أرسل الملك عبد العزيز بن سعود في شباط 1938، ممثله إلى بريطانيا للتفاوض حول ترسيم الحدود، ولكنها لم تسفر عن نتيجة إذ نشبت الحرب العالمية الثانية (1939–1945)[٢٦].

المبحث الثاني: المحادثات الأمريكية–البريطانية حول الامتيازات النفطية في المناطق المتنازع عليها:

بعد إنتهاء الحرب جرت سلسلة من المناقشات غير الرسمية بين ممثلين عن وزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية في لندن، خلال الفترة من التاسع عشر إلى الثلاثين من تشرين الأول 1946، حول المسائل النفطية ذات الاهتمام المشترك، ومن النقاط التي تطرقت إليها المباحثات الخلافات الحدودية في منطقة البريمي، بعدها تم الإتفاق على أن تتشاور الحكومتان مع رعاياهما، للتأكد فيما إذا كانت عمليات التنقيب عن النفط التي تقوم بها شركاتهما تتم في المنطقة المتنازع عليها[٢٧].

من أجل التباحث بشكل أعمق في هذه المسألة بعث جون أ. لوفتوس John A. Loftus رئيس قسم البترول في وزارة الخارجية الأمريكية، رسالة إلى الملحق في شؤون البترول (Petroleum Attaché) في السفارة البريطانية في واشنطن في الخامس من شباط 1947، تضمنت محادثاتهما التي جرت في الثالث من كانون الثاني 1947، حول إمكانية الإتفاق مع الشركات النفطية المعنية في البلدين، بعدم القيام بعمليات الحفر في المنطقة المتنازع عليها، وأشار فيها لوفتوس أيضاً إلى موقف شركة ارامكو[٢٨] التي اعتبرت نفسها غير قادرة على اعتماد أي مسار، سوى ما تراه حكومة المملكة العربية السعودية، لتعيين حدود المنطقة التي يجب أن تقوم فيها الشركة بعمليات الحفر، وأن الحكومة السعودية هي من توجهها في جميع المسائل المتعلقة بترسيم حدود تلك المنطقة، لذلك لا يمكنها الموافقة على الامتناع عن الحفر في الأراضي التي قد تكون عرضة للنزاع مع دولة أخرى، أو إلزام نفسها بإخطار الحكومة الأمريكية قبل بدء عمليات الحفر في مثل هذه الأراضي، وبيَّنت الشركة في حين أنها كانت تنوي إبقاء الإدارة على علم ببرامج الشركة الخاصة بالحفر كمسألة سياسية عامة، ولكن يجب أن لا تعتبر هذه المعلومات على أنها مقدمة لغرض الحصول على تصريح من الحكومة الأمريكية، لأنها تشعر بأنه لا يتطلب منها ذلك، وفي حال وجود اعتراضات لواشنطن لأسباب سياسية على مواقع حفر معينة، حينها يجب على الحكومة الأمريكية نقلها إلى نظيرتها السعودية[٢٩].

تصاعدت الخلافات الحدودية عندما قامت شركات النفط البريطانية في بداية عام 1948، بعمليات التنقيب عن النفط في منطقة البريمي، فطلبت الحكومة السعودية من شركة ارامكو الشروع في عملياتها النفطية في هذه المنطقة، فوصلت بعثة مسح جيولوجية تابعة لشركة آرامكو إلى منطقة البريمي، وفي الثالث من نيسان 1949 تمركزت هذه البعثة في منطقة تقع شرق ابوظبي، فأبلغ حاكم ابوظبي الشيخ شخبوط في الثامن عشر من نيسان 1949 پى. دى. ستوبارت P. D. Stobart الضابط السياسي البريطاني في الساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة حالياً) بالأمر، فتوجه ستوبارت برفقة هزاع بن سلطان أخ شخبوط إلى المنطقة التي أقيمت فيها مخيم البعثة الجيولوجية، وعند وصولهم وجدوا موظفاً سعودياً وعشرين مسلحاً، ذكروا بانهم جاءوا بأمر من سعود بن جلوى حاكم الاحساء، وفي الثاني والعشرين من نيسان سلم سوبارت مسؤول بعثة آرامكو خطاب احتجاج، وأخبره ان حاكم ابوظبي يعتبر وجود مجموعته تعدياً على أراضيه، لاسيما يوجد برفقة البعثة جنود سعوديون وطلب منه الإنسحاب فوراً[٣٠].

من أجل مناقشة هذا الموضوع التقى مسؤولون من الخارجية الأمريكية في الثاني والعشرين من نيسان 1949، منهم السيد جيرنيكان Mr. Jernegan نائب مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بالوكالة، مع مسؤولين من السفارة البريطانية في واشنطن، خلال اللقاء أشار السيد تي. اي. برومللي Mr. T. E. Bromley السكرتير الأول في السفارة البريطانية، بأنه تلقى تقارير مقلقة فيما يتعلق بإجراءات أرامكو على طول الحدود بين المملكة العربية السعودية والساحل المتصالح، وأضاف بأن التقارير تفيد أن ست مركبات تابعة لشركة أرامكو قد توغلت داخل أراضي الساحل المتصالح، وأكد بأن لندن قررت عدم اتخاذ إجراء تجاه ارامكو، مستندةً إلى حقيقة أن حكومة المملكة العربية السعودية أبلغت الحكومة البريطانية في عام 1937، بأنها لن تقوم بعمليات الحفر في المناطق المتنازع عليها[٣١].

أوضح الجانب الأمريكي أن شركة ارامكو أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية قبل حوالي ثلاثة أسابيع، بأنها سترسل بعض بعثات الإستطلاع إلى هذه المنطقة، وأنها بذلك تلتزم بالموقف الذي عبرت عنه

في شباط عام 1947، حول امتثالها لأوامر السلطات السعودية في المسائل المتعلقة بالعمل في أية منطقة يعتبرها ضمن حدود المملكة، وبخصوص موقف ارامكو اعتقد جيرنيكان بإن السؤال الأساسي يتعلق بالتعليمات الدقيقة التي أعطتها الحكومة السعودية للشركة عن المناطق التي تحفر فيها، فإذا كانت التعليمات عامة، فستكون ارامكو في وضع يمكنها من سحب طواقمها، ولكن إذا كانت التعليمات المقدمة محددة ودقيقة فيما يتعلق بالموقع الذي ستجري فيه عملية المسح، فإن أرامكو لن تكون في وضع يمكنها من الانسحاب، وسيتعين عليها اتباع تعليمات الحكومة السعودية. طلب برواملي باتخاذ إجراءات تجاه التحركات التي تقوم بها أرامكو في هذه المنطقة، وأوضح بأنه لا يريد في الوقت الحاضر إثارة مسألة الحدود مع الحكومة السعودية، واستفسر عما إذا كانت وزارة الخارجية الأمريكية مستعدة لمطالبة أرامكو بتقييد أنشطتها في هذه المنطقة، في الوقت الذي ستتحدث الحكومة البريطانية من جانبها مع شركة النفط البريطانية، وستقترح عليها محاولة التوصل إلى اتفاق مع شركة ارامكو لإيقاف أنشطتهما دون أن يمس مصالح الطرفين[يزير].

في الختام قال جيرنيكان إن وزارة الخارجية الأمريكية ستستفسر بشكل غير رسمي من ارامكو، فيما يتعلق بطبيعة التعليمات التي تعمل وفقها في المنطقة المتنازع عليها، وأشار إلى أنه ربما تكون تصرفات ارامكو هو نتيجة تحركات الشركة البريطانية، وأضاف إنه لا يشعر أنه سيكون لدى الولايات المتحدة مبررات في اتخاذ المزيد من الإجراءات، تجاه الشركة أو الحكومة السعودية حتى يتم التحقق من الطبيعة الدقيقة لتعليمات ارامكو، ولم يستبعد أن يكون هذا الإجراء من جانب شركة ارامكو، مرتبطًا بفكرة الحكومة السعودية في الحفر في المناطق التي عليها خلاف، من أجل إثارة مسألة الخلاف الحدودي[يتزير].

جاءت رد شركة ارامكو على كتاب ستوبارت في الخامس والعشرين من نيسان 1949، على شكل بيان أكدت بأنها لا تتدخل في الجدل القائم على الحدود، وأن أي اعتراض على نشاطها يجب ان يوجه إلى الحكومة السعودية، ولكن نظراً لدقة الوضع ستسحب فرقها من المواقع المتنازع عليها[يتير]. وفي اليوم التالي قدمت الحكومة السعودية احتجاجاً الى السفارة البريطانية في جدة، تجاه ما قام به ستوبارت، وشدَّدت أن بعثة ارامكو خيمت داخل الأراضي السعودية، وهو أمر يثبته وجود قبائل تدين بالولاء للمملكة السعودية، فردت الحكومة البريطانية على هذا الاحتجاج في الحادي عشر من ايار، مؤكدة بأن البعثة المذكورة خرقت مناطق نفوذ ابوظبي، وأوضحت إذا كانت هناك شكوك حول الحقوق الاقليمية في المنطقة، فإن ذلك يمكن بحثه من خلال المباحثات بين الحكومتين[يتمير]. استندت السعودية في حجتها إلى السلطة الفعلية التي مارسها الملك عبد العزيز بن سعود على القبائل في المناطق المتنازع عليها، المتمثلة في جمع الزكاة من القبائل.

بدأت المباحثات بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا في الرابع عشر من تشرين الأول 1949[يتمير]، وعلى الرغم من سحب بعثة ارامكو إلا أن الخلافات استمرت بينهما، واتهم الطرفان كل منهما الاخر بالتعدي على الحدود، وبعد قيام عمال تابعين لشركة النفط البريطانية بالتنقيب عن النفط في المناطق التي اعتبرت غير متفق على تابعيتها، قدمت الحكومة السعودية في الواحد والعشرين من أيار 1950 مذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية، وردت الأخيرة على الاحتجاج السعودي في الخامس والعشرين من تموز 1950، رفضت ما جاء فيها وفندت الإدعاءات السعودية حول سلطة ابن سعود على القبائل التي تعيش في المنطقة، وأشارت بأن حجة دفع الزكاة غير حاسمة، لأن دفع القبائل لأموال الزكاة قد يكون تلافياً للنزاع مع سلطة اقوى دون ان يكون اعترافاً بسيادته، بعد ذلك دعي وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز (1932–1958) إلى زيارة لندن لإجراء مباحثات لتسوية المسألة، واستمرت من الثامن إلى الرابع والعشرين من آب 1951 دون التوصل إلى تسوية[لهير].

بعدها عقد مؤتمر الدمام في الثامن والعشرين من كانون الثاني 1952، حضره وزير الخارجية السعودي الامير فيصل بن عبدالعزيز، والسر روبرت هاي المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وحاكم قطر الشيخ علي بن عبدالله ال ثاني، وحاكم ابو ظبي الشيخ شخبوط بن سلطان. وبالنظر لوفاة الملك جورج السادس تأجل الاجتماع وانعقد في الرابع عشر من شباط في العام نفسه، وتأجل في نفس اليوم الى اجل غير مسمى بناء على طلب الوفد البريطاني، ولم يدع المؤتمر ثانية الى الاجتماع بعد ذلك التاريخ[ير]، بعد استمرار الخلافات بين الطرفين دون التوصل إلى تفاهمات مشتركة، أرسلت الحكومة السعودية في نهاية آب 1952 تركي بن عطيشان لتولي مهامه أميراً للبريمي، وقد رافقه مجموعة مكونة من من حوالي 40 فرداً من شرطة وفنيين وكتبة وغيرهم، فقدمت السفارة البريطانية في جدة في الرابع عشر من أيلول 1952 مذكرة احتجت فيها رسمياً على وصول بن عطيشان الى البريمي، وأكدت أنه خرق للإتفاقيات السابقة ودعت إلى سحبه فوراً[فيير].

المبحث الثالث: الموقف الأمريكي من المفاوضات السعودية–البريطانية فيما يتعلق بالمسائل النفطية:

حاولت الحكومة السعودية خلال مفاوضاتها ومباحثاتها مع بريطانيا، جعل الولايات المتحدة طرفاً في حل الخلاف، بإعتبارها تملك مصالح نفطية مهمة في السعودية، وتتمتع بعلاقات صداقة وثيقة معها على أمل إيجاد حلول تكون في مصلحتها، عن طريق التأكيد للجانب الأمريكي أن علاقات الصداقة السعودية–الأمريكية هي التي أدت إلى بروز الخلاف مع بريطانيا، ففي لقاء الملك عبدالعزيز بن سعود مع ماكس دبليو بيشوب القنصل العام الأمريكي Max W. Bishop بالظهران في الثالث عشر من تشرين الأول 1952، أعرب الملك عن تقديره للمساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة لحل هذه المسألة، وأشار بأنه يشعر أن الكثير من مشاكله نتيجة صداقة بلاده مع الولايات المتحدة، وأضاف أنه لا يستطيع أن يفهم لماذا كانت صداقته مع الولايات المتحدة غير متوافقة

مع صداقة بريطانيا، وفي هذا اللقاء قال بن سعود إنه يريد دائماً التعامل مع واشنطن بصراحة، ويريد منها تقديم المشورة بغض النظر عما إذا اتفقا معاً أو اختلفا[٢٥].

من جانبه حاول الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية السعودي، ربط الخلافات مع بريطانيا بوجود المصالح النفطية الأمريكية في بلاده، حيث ذكر بأنه حتى عام 1936 لم يبد أحداً اهتمامًا بشؤون المملكة العربية السعودية، ولكن بعد اكتشاف الشركات الأمريكية النفط فيها، أصبح كل شبر من تراب المملكة محل أطماع الآخرين، فقد سبق ذلك وأن قدمت عروض إلى بريطانيا للتنقيب عن النفط في السعودية ولكنها لم تكترث بها، تغير الموقف البريطاني مباشرةً بعد منح إمتياز نفطي للشركات الأمريكية، والصعوبات الحالية التي تمر بها علاقات المملكة مع بريطانيا تعود إلى ذلك، ودفع هذا الأمر لندن إلى إستغلال النزاعات بين الشيوخ المحليين للتوغل في المناطق الغنية بالنفط، عندها طلب الملك السعودي مساعدة الولايات المتحدة، لأجل حماية حقوق المملكة العربية السعودية في هذه المنطقة، ووقف التدخل البريطاني فيها، وإيجاد وضع هادئ للوصول إلى تسوية عاجلة[٢٦].

وجدت الولايات المتحدة أن مشكلة البريمي بالنسبة لها تشكل موفقاً سياسيًا صعباً، حيث يميل فيه الطرفان إلى النظر إليها وفق الرؤية التي تخدم مصالحها، فمثلاً أكدت بريطانيا بأنها تتصرف بالنيابة عن زعماء القبائل المحليين، بينما من الواضح أنها اهتمت بالنفط وفي الحفاظ على مكانتها كإمبراطورية، ومن ناحية أخرى تحدثت الحكومة السعودية عن الإنتماء القبلي التاريخي في المنطقة، في حين فكرت هي أيضًا في مسألة النفط وتوسيع هيمنتها[٢٧]. رأت واشنطن نفسها في وضع غير مريح للغاية أمام هذه المسألة، كونها صديقة للطرفين، وكلاهما يحملان إلى حكومة الولايات المتحدة آراء متباينة ويوصيان بحلول مختلفة، لذلك لا يمكن لها أن تكون حكماً بينهما، كونها صديقة للطرفين يتوقع كل منهما تقديرًا خاصًا لموقفه[٢٨].

رفضت الحكومة الأمريكية جميع أشكال الحلول التي تقتضي منها التدخل المباشر، ولاسيما مشاركتها في لجنة الإستفتاء المقترحة لحل أزمة البريمي، وأوصت بتقديم نزاع البريمي إلى التحكيم على أن لا يشارك فيها مواطنين أمريكيين، تبنت واشنطن هذا الموقف على الرغم من إعتراضات الحكومة السعودية، واعتبارها رفض الحكومة الأمريكية المشاركة في لجنة الإستفتاء، دليل عن عدم استعدادها لمساعدة المملكة العربية السعودية[٢٩].

قدمت الحكومة البريطانية في الخامس عشر من شباط 1954، مقترحاً إلى الحكومة السعودية حول قبولها بالتحكيم ولكن بشروط، أهمها أن تقرر المحكمة الحدود المشتركة بين السعودية وأبوظبي، وتعيين السيادة على منطقة البريمي والإنسحاب المتبادل من المنطقة المتنازع عليها، ونصت الفقرة (ج) من المادة الأولى استمرار نشاط الشركات النفطية البريطانية في المناطق المتنازع عليها، وبررت لندن هذه الفقرة بإعتبار أن شركاتها حصلت على حقوق الإمتياز النفطي في هذه المنطقة، قبل أن تقدم الحكومة السعودية مطالبها في هذه المنطقة ويبرز الخلاف عام 1949، وأكدت أنها أنفقت الكثير من المال على التنقيب عن النفط هناك، وأوضحت بأنه من غير المعقول أن يطلب منها وقف عملياتها، ولتبديد مخاوف شركة ارامكو الأمريكية، جاء في المقترح أن إمتياز ارامكو سيمتد تلقائياً إلى أية منطقة، قد تنتقل نتيجة التحكيم إلى السيادة السعودية، وليست لدى الحكومة البريطانية أو شركات النفط التابعة لها، أية رغبة في الإضرار بحقوق امتياز ارامكو، وأشارت إذا اتفقت الحكومة السعودية وارامكو، فإن شركات النفط البريطانية ستتفاوض معها على حقوق الامتياز في أية منطقة متنازع عليها، قد تنتقل إلى السيادة السعودية[٣٠].

أشارت الحكومة البريطانية بأن فكرة التسويات النفطية في هذه المنطقة جاءت في الأصل من الحكومة السعودية، إذ سبق لها وأن أبلغت المسؤولون البريطانيون، بأنها ستكون مستعدة لمنح شركة النفط الانكلو–إيرانية Anglo-Iranian Oil Company، امتيازات نفطية في أية منطقة متنازع عليها قد تنتقل إلى السيادة السعودية نتيجةً للتحكيم، وقد أبلغت الحكومة السعودية نظيرتها البريطانية بشكل غير رسمي أنها تحدثت مع شركة ارامكو حول الموضوع. وأوضحت الحكومة البريطانية بأنها لا تريد المساس بحقوق ارامكو، وأكدت على ضرورة موافقة ارامكو في التفاوض مع الشركات البريطانية على امتياز نفطي في المنطقة المتنازع عليها التي قد تنتقل إلى السيادة السعودية، وأظهرت الحكومة البريطانية أن الشاغل الأساسي عندها هو إستمرار عمل الشركات النفطية البريطانية طوال فترة التحكيم، بإعتبارها كانت تعمل في هذه المنطقة قبل عام 1949[٣١]. أيدت وزارة الخارجية الأمريكية هذه المقترحات، وأعربت بأنها تلبي المطالب السعودية، وطالبت سفارتها في جدة بدعمها[٣٢].

لمعرفة موقف شركة ارامكو من المقترح البريطاني بخصوص الامتيازات النفطية، التقى الملك عبدالعزيز بن سعود مع فلويد دبليو اوليجر Floyd W. Ohliger نائب رئيس شركة أرامكو في الخامس من آذار 1954، فسأله عن مدى استعداد شركته للقيام بالإستكشاف في المنطقة المتنازع عليها، فأجاب أن شركته مستعدة لذلك، ولكنها لا تستطيع الشروع في العمل مباشرةً، لأن الأمر يحتاج إلى التخطيط والاستعداد المسبق، ثم سأل الملك عما إذا كانت شركته راغبة في التنازل عن حقوق الإمتياز لصالح الشركات النفطية البريطانية في المنطقة المتنازع عليها، إن خصصت هيئة التحكيم جزء منها للملكة العربية السعودية، فأجابه اوليجر بالنفي[٣٣].

من أجل التباحث حول المقترحات البريطانية المتعلقة بالمسائل النفطية، جرت محادثات بين مسؤولين من الخارجية الأمريكية ومسؤولين من شركة ارامكو، شارك فيها هنري أ. بيرواد Henry A. Byroade مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب

آسيا وأفريقيا، و جورج راي George Ray المستشار العام لشركة ارامكو، الذي أكد أن هذا المقترح يشكل تهديداً خطيراً على مكانة ارامكو في السعودية، باعتبار أن وصول شركات النفط البريطانية إلى أي منطقة في السعودية، ستكون البداية لمزيد من المطالب البريطانية في المملكة العربية السعودية، وقال جورج راي إنه يشك أن الشركات البريطانية على استعداد للخروج من أي منطقة ستعود إلى السعودية لصالح ارامكو، وتساءل عن مدى مشاركة الحكومة الأمريكية مع الحكومة البريطانية في صياغة هذه المقترحات، فأجاب بيرواد بأنها لم تصاغ بالتعاون مع الحكومة الأمريكية، وأنها علمت بها عن طريق السفارة الأمريكية في لندن في الخامس عشر من شباط 1954، عندما أبلغتها الخارجية البريطانية بأنها أمرت سفيرها في جدة بتقديمها للحكومة السعودية[ثمانية].

بعد الإعتراضات التي قدمتها شركة ارامكو حول المقترح البريطاني، أفصحت الخارجية الأمريكية عن وجهة نظرها، وأكدت بأن دعمها للمقترح ككل جاء باعتبارها لفتة تصالحية وخطوة في الإتجاه الصحيح، ولم تأخذ بعين الاعتبار موقف الحكومة السعودية وشركة ارامكو، بخصوص حصول الشركات البريطانية على الإمتياز. ورأت أن حصول شركات نفط بريطانية على امتياز نفطي في أي جزء من المنطقة المتنازع عليها، لن يعني بأنها ستكون بدون إتفاقية محددة مع حكومة المملكة العربية السعودية وارامكو، وعلقت على موقف الشركة الأمريكية بخصوص موقفها من الإقتراح بالقول "أنها لا تفهم كيف أن قبول الاقتراح بالضرورة سيضر بحقوق الامتياز التي قد تحصل عليها أرامكو". وأشارت في حال عارضت الحكومة السعودية أو أرامكو في منح امتيازات لشركات بريطانية في أية منطقة متنازع عليها، قد يتم تحديدها على أنها أرض سعودية، فلا ترى أي سبب تمنع الحكومة السعودية في الرد على المقترحات البريطانية، من خلال الإدلاء ببيان حول ذلك، وإذا رغبت الحكومة السعودية في الحصول على تفسير واقتراحات توضيحية، فأن المناقشات المباشرة مع الحكومة البريطانية ستكون مفيدة[تسعة].

حول الموقف السعودي من حصول شركات نفطية بريطانية على امتيازات في المناطق المتنازع عليها، أكد هنري أ. بيرواد مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا، خلال اجتماعه مع ممثلين عن شركة ارامكو، بأنه عندما التقى مع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز، أبلغه الأخير بأن بلاده على استعداد لمنح امتياز نفطي إلى الشركة البريطانية في المناطق المتنازعة عليها التي ستعود إلى السعودية، إذا كانت ستؤدي إلى إنهاء المطالب البريطانية في منطقة البريمي، هذا التوجه السعودي كان مفاجأة للمسؤولين في شركة ارامكو حسب وجهة نظر الخارجية الأمريكية[تسعة].

حاولت شركة ارامكو توضيح موقفها من المقترح البريطاني، عن طريق رسالة بعثتها في الثالث من نيسان 1954 إلى وزارة الخارجية الأمريكية، والخارجية البريطانية والحكومة السعودية والشركات النفطية البريطانية، أكدت فيها موقفها الأساسي المتمثل في عدم استعدادها للتخلي عن أي حقوق بموجب امتيازها النفطي في السعودية، والتوقف الفوري لجميع أنشطة شركات النفط في المناطق المتنازع عليها وتعيين الحدود[ثمانية].

وطلبت ارامكو من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية دعمها من أجل وقف جميع الأنشطة النفطية في المنطقة المتنازع عليها، ورسم الحدود بسرعة، فردت الخارجية الأمريكية بأنها ترغب في مساعدة ارامكو بأية طريقة ممكنة، وأشارت بأنها ناقشت مع السفارة البريطانية في واشنطن موقف ارامكو، ومخاوف الولايات المتحدة من الفقرة (ج) المتعلقة بنشاط الشركات النفطية، والنظر في التعديلات والتوضيحات التي من شأنها تلبية متطلبات الوضع الحالي[ثمانية].

أثرت الضغوط التي مارستها ارامكو على موقف الحكومة الأمريكية، حينما أبلغت الخارجية الأمريكية سفارتها في لندن بأنها تشعر بالانزعاج من الاتجاه البريطاني الواضح، المتجسد في الاهتمام الذي تبديه شركاتها النفطية في الحصول على امتيازات في الأراضي التي قد تمنح للسعودية عن طريق التحكيم، وعبرت عن أملها في عدم النظر إلى الاستعداد السعودي المحتمل، للتخلي عن أي منطقة من امتياز الشركة النفطية الأمريكية بأنه يشكل مبررًا للبريطانيين للقبول بذلك، خاصة وأن مثل هذه الرغبة السعودية ستكون مدفوعة بشكل واضح، بتوقعها تسوية إقليمية مواتية لها مع بريطانيا[ثمانية].

أكدت الحكومة البريطانية بأن الحكومة السعودية هي من قدمت المقترح، ونفت أن تكون لها دور فيها، حيث أظهر السفير البريطاني في جدة بيلهام Pelham، أنه لم يشجع السعوديين على الإطلاق للقبول بالإقتراح، وأن قبول لندن لها جاء بعد المساعي التي قام بها يوسف ياسين مستشار الملك السعودي ونائب وزير الخارجية، بشأن إيجاد "ترتيب" تتخلى بموجبها شركة ارامكو عن حقوق الامتياز في المناطق المتنازع عليها، بعدها قدم السفير السعودي في لندن على ما يبدو بناءً على تعليمات أرسلها له يوسف ياسين، بالاقتراح إلى وزارة الخارجية البريطانية التي قامت بدورها بإدخال مسألة النفط في مقترحات الرابع عشر من شباط 1954[سبعة].

استعرضت وزارة الخارجية الأمريكية التطورات المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها، مع ممثل السفارة البريطانية في واشنطن، أشارت إلى معارضة أرامكو التنازل عن أي امتياز في المناطق المتنازع عليها، وسوء تفسير السعودية للفقرة (ج) من الاقتراح البريطاني، وتطرقت إلى محتوى الرسائل التي بعثتها ارامكو لشركات النفط البريطانية، وأعربت عن أسفها من احتمال نشوب صراع بين الشركات الأمريكية والبريطانية على النفط السعودي، واقترحت سحب الفقرة (ج) أو تعديلها حتى لا يكون هناك سوء فهم حولها. وذكرت بأنه سيكون من المفيد تعليق عمليات النفط في المنطقة المتنازع عليها ريثما يتم إنتهاء التحكيم، لأن أي تعثر قد تؤدي إلى مطالبة الحكومة السعودية من أرامكو أيضًا المشاركة في العمليات النفطية في المناطق المتنازع عليها[ستة].

بيَّن ممثل السفارة البريطانية تفهمه لموقف الحكومة الأمريكية، وجدد التأكيد بشأن عدم وجود نية بريطانية بأي شكل من الأشكال في المساس بحقوق أرامكو في المناطق المتنازع عليها، وأعرب عن اعتقاده بأن الحكومة السعودية تفهم جيدًا مضمون المقترحات البريطانية، واتفق مع وزارة الخارجية الأمريكية على أن ترسيم الحدود، لا ينبغي أن يستند إلى اعتبارات النفط، ومساحة العمليات النفطية في المناطق المتنازع عليها ربما لا تكون كبيراً بحيث تجعل مسألة التعليق صعبًا، ومع ذلك اعتبر استمرار عمليات النفط ذات أهمية حيوية للموقف البريطاني في المنطقة، ورأى أن السعوديين يفهمون ذلك وقبلوا هذا الإقتراح بشكل عام، وذكر أن استمرار عمليات النفط أساسية للحفاظ على الوضع الراهن، والتي ترى حكومة جلالة الملكة أنه لا ينبغي إرباكها خلال فترة ما قبل التحكيم، وأن أي وقف سيؤدي إلى فقدان هيبة بريطانيا وما يترتب على ذلك من استياء القبائل[لهم].

أكدت الحكومة البريطانية أن الشركة البريطانية حصلت على امتياز نفطي في أراضي أبو ظبي عام 1936، والمنطقة محل النزاع لم تطالب بها المملكة العربية السعودية على الإطلاق حتى عام 1949، وما لم تثبت هذه المطالب لا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة اعتبار أن للحكومة السعودية حقوق في المنطقة، لذلك لم يكن هناك أساس لتغيير الوضع الراهن، وليس هناك في أي حال من الأحوال حقوق حالية لارامكو في المنطقة، وفق بنود امتيازها مع الحكومة السعودية، وبينت الحكومة البريطانية بأنها أوضحت لنظيرتها السعودية، أن منح امتياز نفطي للشركات البريطانية غير مرتبط بتاتاً بمقترح التحكيم، وأشارت بأنه يمكن لشركة أرامكو أن تقرر ما إذا كانت ترغب في التخلي عن أي جزء من امتيازها أم لا، وطلب وزير الخارجية البريطاني انتوني ايدن (1951–1954) من الولايات المتحدة تقديم النصح لشركة ارامكو، بعدم محاولة بدء العمليات في المنطقة قبل تسوية الحدود[لهم].

وجدت الخارجية الأمريكية أن الصعوبة الرئيسية، تكمن في الإصرار البريطاني على مواصلة عمليات النفط في المنطقة المتنازع عليها، ومعارضة الحكومة السعودية وشركة ارامكو لذلك. وأوضحت بأن العمليات النفطية يتم تعليقها عادة مع بداية الطقس الحار في شهر أيار، ولا تستأنف حتى اواخر العام، وقد يمكن هذا العامل الحكومة البريطانية من تقديم تأكيدات غير رسمية للسعوديين، بأنها ستعلق العمليات النفطية في المنطقة المتنازع عليها، بشكل مؤقت دون التنازل عن أي حق حسب رأيها، وأشارت بأنها تفكر في تسليط الضوء على هذه المسألة، بأنها ستكون مستعدة إذا كان رد الفعل البريطاني الإيجابي تقدم صورة جيدة لحكومة المملكة العربية السعودية، لصالح قبول المقترحات البريطانية وإجراء التحكيم المباشر، وشدَّدت بأنها ستسعى أيضًا للحصول على موافقة أرامكو خلال مناقشاتها معها، وتؤكد لها الحاجة الملحة لأجل تسوية الأمر، وتبين للشركة أن واشنطن على قناعة بأن مكانة أرامكو تصونها المقترحات البريطانية، وتصميمها يضمن احترام حقوق أرامكو الكاملة بعد التحكيم، وفشل الوصول إلى تسوية النزاع عن طريق التحكيم، قد يؤدي إلى اتفاق بين الطرفين البريطاني والسعودي على حساب أرامكو[لهم].

أظهرت الحكومة الأمريكية موقفها للحكومة السعودية في الثاني والعشرين من أيار 1954، مؤكدةً بأنها ما زالت تعتقد أن المقترحات البريطانية في الخامس عشر من شباط 1954، بشكل عام تشكل بادرة تصالحية وخطوة في الاتجاه الصحيح، وأنه سيكون من غير المفيد دخول ارامكو إلى المنطقة المتنازع عليها، وتم إبلاغ الشركة بذلك وأعلمت الحكومة البريطانية بآرائها، وقد أعربت لها عن أملها في أن تتوقف عمليات الشركات البريطانية خلال الصيف، وأن يتم إبرام اتفاق بخصوص مسألة التحكيم، وإحراز بعض التقدم حولها في الأشهر القليلة المقبلة[لهم].

بعثت شركة ارامكو في العشرين من أيار 1954، رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس John Foster Dulles (1953–1959)، أبلغته فيها أن الشركة تتوقع أن تطلب منها الحكومة السعودية رسمياً البدء بعملياتها في المنطقة المتنازع عليها، وهي تشعر بضرورة الامتثال للطلب الرسمي السعودي، وأوضحت بأنها مع ذلك ستصدر الأوامر إلى فرقة العمل بالانتظار لمدة خمسة أيام على الأقل قبل دخول المنطقة، من أجل إعطاء وزارة الخارجية الأمريكية وقتًا إضافيًا لمساعدة الجانبين على إيجاد طريقة لتسوية النزاع، وبعد يومين طلبت الحكومة السعودية من ارامكو إرسال فرقها إلى المنطقة المتنازع عليها، فطلبت بدورها القنصلية الأمريكية في السعودية من الشركة تأخيرها لمدة خمسة أيام، وطلبت الخارجية الأمريكية من سفارتها في لندن ببحث الموضوع مع الحكومة البريطانية[لهم].

أعلمت الحكومة الأمريكية نظيرتها البريطانية، حول بلاغ الحكومة السعودية لارامكو عن رغبتها في دخول المنطقة المتنازع عليها، وأشارت بأنها تعتقد أن الطلب الرسمي من الملك قد يكون وشيكًا، وأخبرت لندن بأنها أوضحت لأرامكو اعتقادها أن مثل هذه الخطوة لن تكون مفيدة حالياً، وتأمل أن يتم استخدام اسلوب التأخير، ولكنها بينت في حال تلقت الشركة طلب رسمي، فمن شبه المؤكد أنها ستشعر بأنها مضطرة للامتثال، ومن غير المرجح أن تقيّد اعتراضات حكومة الولايات المتحدة أرامكو، وأعربت واشنطن عن إمكانية تفادي هذا الوضع، من خلال قرار بريطاني بتعليق عمليات النفط خلال فصل الصيف، حيث يتوقف النشاط النفطي عادةً في شبه الجزيرة العربية، وأكدت بأن القرار يجب أن لا يخل بالحقوق البريطانية في المنطقة المتنازع عليها بأي شكل من الأشكال، وإذا تم اتخاذ القرار فسيحول دون دخول أرامكو الفعلي إلى المنطقة، وأشارت بأنه مع تحسن الجو بعد وقف العمل، تشعر بإمكانية إبرام اتفاقية تحكيم، وإحراز بعض التقدم نحو التحكيم[برلم].

كشفت الحكومة الأمريكية في حال رفضت لندن مطالب الشركات البريطانية في تعليق عملياتها في فصل الصيف، فإن الولايات المتحدة

تأمل أن يتم توجيه الأطراف البريطانية في المنطقة المتنازع عليها، إلى عدم اتخاذ أي خطوة قد تؤدي إلى وقوع حادث في حال دخول فرق أرامكو إلى المنطقة، نظرًا لأن أي دخول من أرامكو إلى المنطقة سيكون بعيدًا عن منطقة العمليات البريطانية، وربما يستغرق ذلك بضعة أيام، حينها يجب على الأطراف البريطانية تجاهل وجود أرامكو، علاوة على ذلك، إذا تم الدخول من الممكن الترتيب مع ارامكو، بأن يكون الحراس السعوديون المرافقون لفرقها غير مسلحين، وفي مثل هذه الحالة، تأمل بأن تكون الأطراف البريطانية مثلها غير مسلحة[ترلم].

رفضت بريطانيا تعليق عمل شركاتها النفطية، فقد أكد السير ايفون أ. كيركباتريك Sir Ivone A. Kirkpatrick وكيل وزارة الخارجية الدائم في وزارة الخارجية البريطانية، أن الشركات البريطانية كانت تعمل في هذه المنطقة، منذ عام 1936 على الرغم من تعليقها لأعمالها خلال الحرب العالمية الثانية، وأن المسألة برزت عام 1949 بعد حصول شركة ارامكو على معلومات عن وجود محتمل للنفط فيها، ورفض بشدة الاقتراح الداعي إلى تعليق للعمليات النفطية بحجة أن المنطقة لم تكن موضع نزاع فنياً، شدَّد كيركباتريك أن ارامكو لا تملك مبرر حقيقي لإرسال فرقها إلى المنطقة لأغراض التنقيب عن النفط، وأظهر أنه إذا دخل فرق أرامكو إلى ما يعتبره البريطانيون منطقة أبوظبي، فسيتم طردهم[يرلم].

أبلغت الحكومة الأمريكية شركة ارامكو، بأنه في حين أنها لن تتدخل رسميًا في حال دخولها المنطقة المتنازع عليها، إلا أنها قلقة للغاية من احتمال وجود صراع بين مواطني الولايات المتحدة وبريطانيا[سملم]. لم تأخذ ارامكو التحذيرات البريطانية وتعليمات حكومتها بعدم الدخول في المنطقة المتنازع عليها على محمل الجد، فحاولت توسيع امتيازها النفطي تحت غطاء الخضوع لطلب الحكومة السعودية، فدخلت فرقة تابعة لشركة ارامكو في المنطقة المتنازع عليها، وكان رد فعل الحكومة البريطانية بأن أسقطت طائرة بريطانية في الخامس من حزيران 1954، رسالةً حذرت فريق ارامكو بإسم المقيم السياسي البريطاني في الخليج تشارلس م. ليكوينس Charles M. LeQuesne، بأنها دخلت أراضي أبوظبي، ودعاها إلى العودة فوراً إلى أراضي المملكة العربية السعودية، فأرسل رئيس شركة أرامكو روبرت ل. كيز Robert L. Keyes رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني، أشار فيها أنه على دراية بالنزاع الحدودي القديم، ومع ذلك فإن دخولها المنطقة جاء بطلب من الحكومة السعودية للقيام بمسح جيولوجي في المنطقة، وعملها في المنطقة بإذن وموافقة حكومة السعودية، وأشار بأن الموسم الميداني الحالي يقترب من نهايته، ومن المتوقع أن تتفرق الفريق خلال الأسبوع المقبل، ومع ذلك فإن هذا التفرق هو في سياق المخطط الموسمي من دون المساس بحقوق ومطالبات المملكة العربية السعودية أو حقوق امتياز ارامكو في المملكة، وكان من المقرر أن يغادر فرق ارامكو المنطقة في الثامن من حزيران[سملم].

لتلافي النزاع توصلت الحكومتين البريطانية والسعودية إلى تفاهم في الثلاثين من حزيران 1954، خصصت بموجبها لكل جانب منطقة يمكن أن يعمل الشركات التي تملك الامتياز داخل حدودها[لهلم]، وحددت بينهما منطقة محايدة لم يسمح فيها القيام بالعمليات المتعلقة بالنفط إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية[لهلم]، ووقع الجانبان في الثلاثين من تموز 1954 على إتفاق إحالة الخلاف إلى هيئة تحكيم دولية[يلم]. لينهي الخلاف الأمريكي–البريطاني حول الإمتيازات النفطية في المناطق المتنازع عليها، ويوقف الخلاف حول تعيين الحدود بإنتظار قرار هيئة التحكيم[يلم] لحسم الخلاف.

الخاتمة

يعتبر ظهور النفط من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور مشاكل الحدود في منطقة الخليج العربي، حيث حاولت دول ومشيخات الخليج ترسيم حدودها بغية المحافظة على مصالحها، ولعبت الشركات النفطية دوراً مهماً وبارزاً في زيادة حدة الخلافات، من خلال دعم مطالب حكامها في الأراضي المتنازع عليها، وحثهم على عدم التنازل عنها، وحاولت بريطانيا صاحبة النفوذ الأقوى في الخليج، ترسيم الحدود بين الكيانات الخليجية وفق متطلبات سياساتها ومصالحها في المنطقة، دون الأخذ في الاعتبار وجود مبررات منطقية للترسيم، وقد تجسدت هذه السياسة البريطانية في مشكلة البريمي التي ظهرت فيها منافسة بين المصالح النفطية الأمريكية والبريطانية، حيث سعت بريطانيا لعرقلة توغل نفوذ الشركات الأمريكية في السعودية والمشيخات الخليجية، وبالمقابل سعت الولايات المتحدة في حماية الامتيازات النفطية التي حصلت عليها شركاتها، ولكنها رفضت مساعيها في جعلها طرفاً في الخلاف، وتبنت موقف الحياد من مطالب شركاتها، ودعت إلى حلها من خلال هيئة تحكيم دولية.

تجنبت شركة ارامكو صاحبة الامتياز النفطي في السعودية منذ تصاعد الخلاف عام 1949 التورط في النزاع الحدودي بين بريطانيا والحكومات الخليجية واحتفظت بموقفها، وأكدت بشكل مستمر بأنه يجب على الشركات البريطانية التوقف عن العمل في المناطق المتنازع عليها لحين التوصل إلى تسوية نهائية، وسعت للحفاظ على أفضل العلاقات الممكنة مع حكومة المملكة العربية السعودية، وتبنت مواقفها كونها ستستفيد بدورها من المكاسب التي ستحصل عليها السعودية في الاستحواذ على أراضي من المحتمل تحتوي على مخزونات نفطية، رغم المحاولات السعودية لتقديم عروض إلى بريطانيا، بمنح امتيازات نفطية إلى شركاتها في حال حصلت على المناطق المتنازع عليها.

المصادر والهوامش

1- [1] د. امين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة، القاهرة، 1991، ص41.

2- [1] Rupert Hay, The Persian Gulf States and Their Boundary Problems, The Geographical Journal, Vol. 120, No. 4 (Dec., 1954), pp. 434-445.

3- [1] عرض المملكة العربية السعودية، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، المجلد الأول الأساس، د.م، 1955" منى محمد الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة 1947–1965، أبو ظبي، 2008، ص92" **E. C. B., Oman And The Trucial Coast, MacLaurin,The Australian Quarterly, Vol. 30, No. 1 (March, 1958), P.67.**

4- [1] محمد فارس الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) 1862–1965، أبو ظبي، 2000، ص ص 230–231" أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، الطبعة الرابعة، بيروت، 2003، ص464.

5- [1] صدر مرسوم ملكي بمنح الامتياز النفطي في السابع من تموز 1933، ومن أهم بنودها أن مدة الإمتياز (60) عاماً، تقدم الشركة للحكومة السعودية قرضاً وإيجاراً سنوياً لحين اكتشاف النفط بكميات تجارية، وتلغي الاتفاقية في حال تخلفت الشركة عن عمليات التنقيب خلال مدة أقصاها (3) سنوات، وتقدم الشركة الخرائط الطبوغرافية والجيولوجية إلى الحكومة السعودية، كما عليها أن تقدم تقريراً سنوياً يتضمن أعمالها. للمزيد ينظر: فهد مسعود الحمود، ثروات السعودية وسبيل الاستقلال الاقتصادي، بيروت، 1980، ص ص36–37.

6- [1] د.صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، القاهرة، 1978، ص ص 196–199.

7- [1] حدد البند السابع في معاهدة عام 1913 حدود سلطنة نجد بخط ازرق، على إحدى الخرائط المرفقة بالمعاهدة، ليشكل هذا الخط الحدود الشرقية والشمالية الشرقية لسلطنة نجد التي أصبحت فيما بعد جزءاً من المملكة العربية السعودية، ولكن الحكومة السعودية اعترضت على الخط الازرق، خلال المفاوضات حول مسألة الحدود في منطقة البريمي، على اعتبار أن الهدف الأساسي من عقد المعاهدة، هو تحديد حدود الإمارات والمشيخات التي تقع تحت نفوذ بريطانيا والدولة العثمانية، وعليه لا يمكن اعتبار الخط الازرق يمثل الحدود السياسية للمملكة العربية السعودية. ينظر: د. امين ساعاتي، المصدر السابق، ص51.

8- [1] د. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار فترة الحربين العالميتين وما بينهما 1914–1945، المجلد الثالث، القاهرة، 1997، ص ص299–300

9- [1] أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، عهد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل 1319–1373، المجلد الثاني، بيروت، 1964، ص ص432–439

10- [1] د. مسعود ضاهر، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، بيروت، 1986، ص ص161–162.

11- [1] J. B. KELLY, EASTERN ARABICAN FRONTIERS, New York, 1964, P. 141.

12- [1] د. مسعود الضاهر، المصدر السابق، ص174.

13- [1] مستور محسن حسان الجابري، العلاقات السعودية البريطانية 1932–1945، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الاسلامي الحديث، جامعة ام القرى، 1992، ص297.

14- [1] د.صلاح العقاد، المصدر السابق، ص199.

15- [1] Record of Informal Anglo-American Oil Talks, November 1946,undated, 1946, FRUS, The Near East and Africa, Volume VII, Washington, United States Government Printing Office, 1969, PP. 642-643.

16- [1] بعد أن أبرمت الحكومة السعودية إتفاقية مع شركة النفط الأمريكية ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا"، منحت إمتياز آخر لفرع شركة سوكال " **Socal Company**" عام 1933، يحمل إسم كاليفورنيا–ارابيان ستاندارد اويل كومباني "**California–Arabian Standard Oil Company**"، وعدل الإسم في كانون الثاني 1944 إلى أرابيان أمريكان أويل كومباني **Arabian–American Oil Company** وإختصر بإسم ارامكو، وفي عام 1948 توزعت أسهم ارامكو بالشكل التالي شركة سوكال (30٪) وشركة تكساكو (30٪) وشركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي (30٪) وموبيل أويل (10٪). ينظر: أليكسي فاسيلييف، المصدر السابق، الطبعة الرابعة، بيروت، 2003، ص ص419–441.

17- [1] The Chief of the Petroleum Division (Loftus) to the British Petroleum Attaché (Jones), February 5, 1947, FRUS, THE NEAR EAST AND AFRICA, VOLUME V, Washington, United States Government Printing Office, 1971, PP. 642-643.

18- [1] J. B. KELLY, EASTERN ARABIAN FRONTIERS, New York, 1964, PP.139-143.

19- [1] Memorandum of Conversation, by Mr. Richard H. Sanger of the Division of Near Eastern Affairs, April 22, 1949, FRUS, THE NEAR EAST, SOUTH ASIA, AND AFRICA, VOLUME VI, Washington, United States Government Printing Office, 1977, PP. 122-124.

20- [1] Ibid.

21- [1] Memorandum of Conversation, by Mr. Richard H. Sanger of the Division of Near Eastern Affairs, April 22, 1949, FRUS, THE NEAR EAST, SOUTH ASIA, AND AFRICA, VOLUME VI, Washington, United States Government Printing Office, 1977, PP. 122-124.

22- [1] عرض المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ص398.

23- [1] J. B. KELLY, Op. Cit., P.143.

24- [1] أمين سعيد، المصدر السابق، ص441.

25- [1] د.صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، القاهرة، 1978، ص201" خيرالدين زركلي، الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، الطبعة الخامسة، بيروت، 1988، ص310.

26- [1] عرض المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ص412.

27- [1] المصدر نفسه، ص ص419–420.

28- [1] The Consul General at Dhahran (Bishop) to the Department of State, October 14, 1952, FRUS, THE NEAR AND MIDDLE EAST, VOLUME IX, PART 2, United States Government Printing Office, 1986, PP. 2487-2488.

29- [1] Memorandum of Conversation, by Edwin Plitt, Adviser, United States Delegation to the General Assembly, December 4, 1952, FRUS, Ibid, PP. 2501-2503.

30- [1] The Ambassador in Saudi Arabia (Hare) to the Department of State, November 4 1952, FRUS, THE NEAR AND MIDDLE EAST, VOLUME IX, PART 2, United States Government Printing Office, 1986, PP. 2493-2495.

31- [1] The Acting Secretary of State to the Embassy in Saudi Arabia, November 11 1952, FRUS, Ibid, PP. 2496-2497.

32- [1] The Secretary of State to the Embassy in Saudi Arabia, January 10, 1953, FRUS, Ibid, PP. 2513-2514.

33- [1] The British Foreign Office to the Embassy in the United Kingdom, February 15, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2576-2577.

34- [1] Ibid.

35- [1] The Acting Secretary of State to the Embassy in Saudi Arabia, February 16, 1954, FRUS, Ibid, P. 2580.

36- [1] The Ambassador in Saudi Arabia (Wadsworth) to the Department of State, March 9, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2581-2582.

37- [1] Memorandum of Conversation, by the Officer in Charge of Arabian Peninsula-Iraq Affairs (Fritzlan), March 10, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2583-2587.

38- [1] The Secretary of State to the Embassy in Saudi Arabia, March 16, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2589-2590.

39- [1] Memorandum of Conversation, by the Officer in Charge of Arabian Peninsula-Iraq Affairs (Fritzlan), March 31, FRUS, Ibid, PP. 2583-2587.

40- [1] The Ambassador in Saudi Arabia (Wadsworth) to the Department of State, April 6, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2597-2598.

41- [1] The Acting Secretary of State to the Embassy in Saudi Arabia, April 14, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2598-2600.

42- [1] Fn, FRUS, Ibid, PP. 2602.

43- [1] The Ambassador in Saudi Arabia (Wadsworth) to the Department of State, April 15, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2600-2601.

44- [1] The Acting Secretary of State to the Embassy in Saudi Arabia, April 14, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2598-2600.

45- [1] The Ambassador in Saudi Arabia (Wadsworth) to the Department of State, April 15, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2600-2601.

46- [1] The Acting Secretary of State to the Consulate General at Dhahran, April 29, 1954, FRUS, Ibid, P. 2604.

47- [1] The Secretary of State to the Embassy in Turkey, May 14, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2605-2606.

48- [1] The Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, May 22, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2606-2608.

49- [1] Fn, FRUS, Ibid, P. 2607.

50- [1] The Secretary of State to the Embassy in the United Kingdom, May 22, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2606-2608.

51- [1] Ibid.

52- [1] The Ambassador in the United Kingdom (Aldrich) to the Department of State, May 24, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2608-2609.

53- [1] Fn, FRUS, Ibid, P. 2611.

54- [1] The Ambassador in Saudi Arabia (Wadsworth) to the Department of State, June 6, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2611-2612.

55- [1] عرض المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ص ص436–437.

56- [1] J. B. KELLY, Op. Cit, P. 172.

57- [1] The Ambassador in Saudi Arabia (Wadsworth) to the Department of State, July 31, 1954, FRUS, Ibid, PP. 2614-2615.

58- [1] عقد الإجتماع الأول للمحكمة في مدينة نيس الفرنسية يومي الثاني والعشرين والثالث والعشرين من كانون الثاني 1955، وبعدها جرت عدة إجتماعات إلى حين تشرين الأول من نفس العام عندما تعطلت الإجتماعات، فقامت قوة أمنية محلية بقيادة ضباط بريطانيين في السادس والعشرين من تشرين الأول، وبمساعدة مفرزة من قوات القبائل التابعة لإمارة مسقط وأبوظبي بدخول المنطقة، وأجبرت القوات السعودية على الخروج منها، لتفرض بريطانيا سيطرتها على التي كانت محل الخلاف. ينظر: محمد فارس الفارس، المصدر السابق، ص236.

كارتێكرنا دووبەرەكيا سعودي–بريتاني لدەظەرا بريمي لسەر بنەرەتێن كومثانييێن طازيێ يێن ئەمريكي 1933 –1954

بوختە :

كێشەييێن سنورى ل دەڤەرا كەندالى سەرهلدان پشتى دەركەتنا گازىٚ، و ژوان كێشەيان دووبەرەكى لسەر دەڤەرا بريمى دناڤ بەرا شاهنشينا عەرەبى يا سعودى، ومیرگەها ابوظبى وسەلتەنەتا مسقگ وعمان، سالا 1933 هاتە دەستنيشان كرن وەك دەستپێك بۆ ڤەكولينىٚ ژبەر وىٚ چەندىٚ، ل ڤىٚ سالىٚ كومپانيا ئەمريكى يا بنافىٚ ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا، امتيازا گازىٚ ل وەلاتىٚ سعودى بدەست خوڤە ئينا، هەر وەسا سالا 1954 هاتە دەست نيشانكرن وەك دوماهيكا ڤەكولينىٚ، ژ بو وىٚ چەندىٚ بريتانيا و شاهنشينا عەرەبى يا سعودى، دگەهنە رێكەفتنەكىٚ ژبو وىٚ چەندىٚ دووبەرەكى دناڤ بەرا وان دا بهێتە ڤەگوهاستن، بو دەستەيا دادگەها نيڤ دەولەتى دا نێرينەكىٚ لسەر بگەت و چارەسەريەكىٚ بو ببنت. دماوىٚ ڤەكولين لسەر هاتيە كرن، پێشڤەچونێن گرنك چێبوينە پشتى كومپانييێن گازىٚ يێن ئەمريكى دچنە گەندالى، وململانىٚ دگەل كومپانييێن گازىٚ يێن بريتانى دكەن، ل وان دەڤەرا ئەوێن ناكوكييێن توخيبى لسەر هەين، و رەنگڤەدانا وىٚ لسەر هەلويستىٚ هەردوو حكومەتێن ئەمريكى وبريتانى، وهەولدانێن وان ژبو ديتنا چارەسەرييێن گونجاى، دگەل وىٚ چەندىٚ هەردوو لايەنا بەرژەوەندييێن خو يێن گازىٚ پاراستن.

پەيڤێن سەرەكى:

The impact of the Saudi–British dispute on the borders of the Buraimi region on the interests of American oil companies 1933–1954

Abstract:

Border disputes arose in the Gulf region after the discovery of oil there, and one of the dispute was on the Buraimi region among the Kingdom of Saudi Arabia, the Emirate of Abu Dhabi, the Sultanate of Muscat and Oman, and the year 1933 was identified as the beginning of the search, because it was the year in which the American Standard of California company obtained an oil concession in Saudi Arabia, and the year 1954 was the year when the research ended, and it is the year in which Britain and the Kingdom of Saudi Arabia reached an agreement, according to which the dispute is referred to an international arbitration board for a consideration and a solution. The subject of the research period witnessed important developments after the entry of the American oil companies to the Gulf, and their competition with British oil companies in areas that have border disputes, and its reflection on the positions of the American and British governments, and their attempts to end these disputes and find appropriate solutions to them while preserving their oil interests.

Keywords: